

رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م
The French Capital and its Capitulations in Tunisia Before
1881

اسم ولقب المؤلف المرسل للمقال: محمد مداح- Meddah Mohamed صص 327-343
الدرجة والعنوان المهني: طالب دكتوراه وعضو في مختبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة تيارت (الجزائر).
البريد الإلكتروني: mohamed.meddah@univ-tiaret.dz

اسم ولقب المؤلف الثاني: محمد بليل- Blil Mohamed
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - مختبر الدراسات التاريخية والأثرية
في شمال إفريقيا- جامعة تيارت (الجزائر) / البريد الإلكتروني: Blil.Mohammed@univ.tiaret

تاريخ استقبال المقال: 2020/06/12 تاريخ المراجعة: 2020/08/30 تاريخ القبول: 2020/09/28

الملخص: تتناول هذه الدراسة تغلغل رأس المال الفرنسي في تونس خلال القرن التاسع عشر، قبل فرض الحماية سنة 1881 عن طريق الإمتيازات الاقتصادية، والمعاهدات غير المتكافئة بين فرنسا والإيالة التونسية، والتي كانت تمر بمرحلة صعبة اقتصاديا وماليا واجتماعيا؛ بعدما قام حكامها بإصلاحات في مجالات شتى اقتصادية وعسكرية وسياسية كلفتها أموالا طائلة، بسبب عدم جدوى بعض هذه الإصلاحات وفساد بعض الوزراء. كل هذا جعل تونس تلجأ إلى الديون الخارجية، وتوقع معاهدات واتفاقيات اقتصادية مع دول أوروبية؛ حيث حصلت فرنسا على الحصص الكبرى منها، مما جعلها تتدخل في السيادة الداخلية لتونس لدرجة الإشراف على تسيير أموال خزينة الدولة وجبايتها عن طريق اللجنة المالية لتسديد ديون الدولة، لكنها لم تقم بتسديدها، بل جعلت تونس تفقد سيادتها من خلال التدخل الفرنسي في سياستها الداخلية، حيث اتخذت فرنسا من هذه الأزمة المالية سببا رئيسيا في فرض حمايتها على الإيالة التونسية سنة 1881. الكلمات المفتاحية: تونس؛ فرنسا؛ رأس المال؛ الامتيازات الاقتصادية؛ الجباية؛ الديون؛ الأزمة المالية؛ اللجنة المالية؛ الحماية.

Abstract: This study examines the penetration of French capital in Tunisia during the nineteenth century before the imposition of the 1881 protection through economic capitulations, and asymmetric treaties between France and the Tunisian agency, which were going through a difficult period economically,

financially and socially. After its rulers carried out reforms in various economic, military and political areas, it cost it huge sums of money due to the uselessness of some of these reforms and due to the corruption of some ministers.

All of this made Tunisia resort to External debt and sign economic treaties and agreements with European countries, of which France obtained the largest part, which made it interfere in the internal sovereignty of Tunisia to the point of supervising the conduct of state treasury funds and collecting them through the financial committee to pay the state debts, But it did not pay but rather made Tunisia lose its sovereignty through French interference in its internal policy, and this is among the most important reasons that precipitated the imposition of French protection in 1881.

Keywords: Tunisia ; France ; capital ; economic capitulations ; collection ; debt ; financial crisis; Finance Committee ; protection.

المقدمة: عرفت الأوضاع الداخلية لتونس في بداية القرن 19م تحولات عميقة وتغيرات جذرية تعود لأسباب داخلية متعلقة بالبنية الاقتصادية والتركيبية الاجتماعية، والحياة السياسية التي بدأت تتسارع بصورة لم تستطع البنى الداخلية مسايرتها، وتعود كذلك لأسباب خارجية كالاحتلال الفرنسي للجزائر في 1830م، والصراع الأوروبي على حوض المتوسط. كل ذلك أثر سلبا بطريقة أو بأخرى على إيالة تونس، بخاصة تدهور الأوضاع الاقتصادية، والتي كانت سببا هاما في تغلغل رأس المال الفرنسي بشركاته وبنوكه وديونه داخل الإيالة، للتمهيد مستقبلا في فرض السيطرة الفرنسية عليها.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف مهدت الإمتيازات الاقتصادية ورؤوس الأموال الفرنسية للهيمنة على تونس سنة 1881؟

وتتفرع عنها مجموعة تساؤلات كالتالي: كيف أثر النظام الجبائي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس؟ وما هي أهم المعاهدات والامتيازات التي سمحت بتسرب رأس المال الفرنسي للبلاد؟ وما هي أخطار الديون الخارجية على السيادة الداخلية تونس؟ وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب تاريخي مهم، ألا وهو خطورة الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة على سيادة الدول، وكذلك فهم الإستراتيجية التي اتبعتها فرنسا في السيطرة على تونس مستفيدة من تجربتها في احتلال الجزائر بعدم تكرار نفس الأخطاء، إضافة إلى دراسة حيثيات وجزئيات بعض الامتيازات لفهم كيف طبقت فرنسا ذلك داخل تونس.

ولتحقيق ذلك، تم اتباع المنهج الوصفي لسرد الأحداث وتتبعها، والمنهج التحليلي لدراسة المعاهدات والاتفاقيات بين البلدين خلال الفترة المعنية بالدراسة. ولتحليل عناصر هذه الدراسة، اعتمدنا على مجموعة من المصادر التي تناولت الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الإيالة التونسية عشية الحماية الفرنسية، تمثلت في وثائق الأرشيف التونسي ومصادر العسكريين والكتاب الفرنسيين المعاصرين لتلك الفترة، وكذا دراسات أكاديمية تناولت الموضوع بشكل تحليلي وأيضا مراجع أخرى ذات صلة بالموضوع، بهدف الإلمام بهذا الموضوع المتعلق بمدى تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عرفتها تونس على سيادتها واستقلالها.

2- تأثير النظام الجبائي للإيالة على الأوضاع الاقتصادية للمجتمع التونسي خلال القرن 19م:

1-2- النظام الجبائي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في تونس خلال ق 19م: تقوم الحياة الاقتصادية في تونس على توازن هش بين الموارد المتأتية من قطاع زراعي يشكو من صعوبات هيكلية ووظيفية متقلبة، ومن قطاع حرفي يغلب عليه الطابع التقليدي؛ فكانت الأرض هي المصدر الأساس للحياة، ومجال الإنتاج ومصدر الغذاء؛ فالدورة الاقتصادية تعتمد أولا وبالذات على الاقتصاد المنزلي حيث تتولى النساء صناعة الملابس وحياسة الأبسطة وأواني الطبخ؛ فيما يتولى الرجال الزراعة والرعي⁽¹⁾، إن هذا التوازن الاقتصادي الهش جعل تونس تتعرض لصدمات أبرزها الكوارث الزراعية؛ فقد ساءت المحاصيل، وقلّت من سنة 1816 حتى سنة 1820، مما فتح بابا للمجاعات والأوبئة كالطاعون الذي كان يحصد ما بين 200 و300 ضحية في اليوم، وقد يرتفع العدد أحيانا إلى الألف، بل أصبحت بعض القرى خالية من السكان؛ فقد زادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً بما أن الكثير من الأراضي تركت بورا لندرة اليد العاملة، ومن المحتمل أن الوباء قد عجل بانحطاط الصناعات التقليدية بصفة عامة، وإن سوء المحاصيل أحدث ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وبالأخص سعر القمح⁽²⁾.

بالرغم من أن أغلب الإنتاج الزراعي والحرفي كان موجها للاستهلاك الذاتي لم يكن اقتصاد الإيالة انكماشياً، إذ كانت لتونس روابط تجارية عديدة مع محيطها الإفريقي والبلدان الأوروبية من خلال تجارة القوافل أو عبر البحر ما جعلها مركزا لتجارة العبور بين أوروبا وإفريقيا، ومستودعا للبضائع القادمة من جنوب الصحراء⁽³⁾.

إن النقص الحاصل في الموارد الخارجية، والذي كان مرّده إلى الخلل في الميزان التجاري وما تبعه من نزيف نقدي، جعل السلطة الحسينية تلجأ إلى دواخل البلاد، وتمنح الأولوية لجمع أكثر ما يمكن من الضرائب، إضافة إلى أن الإصلاحات العسكرية والصناعية التي أقدم عليها أحمد باي، كانت السبب في اتخاذ عدد من الإجراءات الجبائية التي أثقلت كاهل الأهالي، وجعلت الدولة في حاجة متزايدة إلى الموارد المالية؛ حيث تم إحصاء الرقاب والأرزاق من زياتين ونخيل وأراض زراعية؛ إضافة إلى مجموعة من اللّزمات لاستخلاص ضرائب على قطاعات اقتصادية أخرى⁽⁴⁾.

ومن بين هذه الضرائب واللّزمات التي فُرضت على التونسيين، نجد لزمة زيادة المصرف، حيث رتب الباي مغارم على ما يباع من الطعام والبقول ونحوها تعرف بالمحصولات، وقد عمّمها على الأسواق، وكلّف عمالاً لجمعها؛ حيث يعرف جامعها باسم الملتزم، وبسبب التغافل عنهم تجاوز هؤلاء صلاحياتهم؛ فاعتمد أحدهم في قابس ضرائب لم تفرضها الإيالة حتى قيل إنه يطلب المحصول على دفن الميت، وهذا ما جعل الكثير من الأهالي يثورون بين الحين والآخر⁽⁵⁾.

في جويلية- أوت 1841م التزم محمود بن عيّاد⁽⁶⁾ وظيفه دار الجلد؛ فقد كانت الإيالة تأخذ الجلود من الجزارين وغيرهم، ويدفع في دار الجلد، ويبيع للصانع أو خارج تونس، وهذه الدار لها توابع منها عصر العسل بمعصرة في دار الجلد، وتأخذ الدولة الشمع، كما زادت العقوبات المالية على المخالفين⁽⁷⁾.

كما أحدث الباي أيضاً سنة 1842 لزمة الجبس، وقصّر بيعه على الدولة وزاد ثمنه، وكل هذا بسبب ارتفاع نفقات الإيالة، وبخاصة العساكر التي جعلت الباي يلجأ إلى المكوس ونحوها⁽⁸⁾، وفي أفريل- ماي 1845 صدرت أحكام من الباي في تراتيب للدخان والجلد؛ فقد اشتطت الدولة أيّما اشتطاط في جمع الضرائب واللّزمات وغيرها، وقاسى الناس من تعسف وجور الجبّاة ما لا يطيقون؛ فتناقصت بذلك ثروة الإيالة، وقلّ دخل الالتزامات بسبب الفقر وغيره من الصعاب التي يواجهها الأهالي⁽⁹⁾.

ازداد الوضع تأزماً منذ أواسط القرن 19م؛ حيث بلغت الإيالة درجة كبيرة من الضعف والتخلف، وفرضت ضرائب جديدة مثل ضريبة المجي⁽¹⁰⁾ سنة 1856م بهدف تعميم ضريبة الإعانة على كافة الأهالي باستثناء تونس وبنزرت وسوسة والقيروان وصفاقس؛ فإن المقصود بالدرجة الأولى هي القبائل شبه المتنقلة في الوسط والجنوب التي

ظلت إلى حدود القرن 19م لا تطولها يد الدولة إلا بالقدر الذي يسمح به أعيانها المتحالفون مع السلطة المركزية، ولتحقيق ذلك عزّزت الإيالة جانبها العسكري كي لا تعتمد كثيرا على القبائل المخزنية في مساندها، ومن نتائج ذلك الإجراء الجبائي فرض إحصاء شامل للأفراد والأزواق الذي سينعكس سلبا على البنية القبلية لتدخل مرحلة جديدة من مراحل التفكك⁽¹¹⁾.

2.2 موقف الأهالي من النظام الجبائي خلال القرن 19: دخلت تونس في ستينيات القرن 19م مرحلة جد عصبية من التسبب والفوضى في هياكل الإيالة اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، واستعصى على البايات الحسينيين الحد من تفاقم الأزمة التي عصفت بالبلاد، لأن عشوائية الدولة في مجال الجباية لم يزد الحركة الاقتصادية إلا عطالة، وغضبا من الأهالي على هذه السياسة الجبائية؛ فأدّت بهم إلى العُزوف وبشكل حادّ عن كل عمل منتج، حيث خربت القرى والأرياف، وتبعثر الأهالي، وتفاقمت ظاهرة الإحتماء بالمناطق الجبلية الوعرة والعروش القبلية، وتزامن إهمال الأراضي مع استفحال الأوبئة لتجد نقصا فادحا في القوى العاملة الفلاحية خصوصا، وبما أن الفلاحة لا تتوسع إلا أفقيا نظرا لتخلف التقنيات، تراجعت المساحات المزروعة، واستفحلت الأزمة مما زاد في بؤس الأرياف وتعاثت أهاليها، ومن أوضح مظاهر البؤس والخصاصة، حالة الخراب التي أصبحت عليها مدن الإيالة وحتى قراها؛ فقد كان تفشي الفقر السبب الرئيسي في إتلاف النصيب الأوفر من معدات الإنتاج الأساسية؛ مما أعجز الأهالي عن إسهامهم في إصلاح ما فسد من عيون المياه وسدود المجاري وقنوات الري؛ فباتوا مهددين بالعطش والجوع⁽¹²⁾.

واجه الأهالي السياسة الجبائية والأوضاع المتردية على كل الأصعدة برفض قرارات البايات وتصرفات اللّزامين الذين تعسفوا في جمع الضرائب؛ حيث ظهرت تمردات كثيرة في القبائل⁽¹³⁾، ومن ذلك ثورة علي بن غدام⁽¹⁴⁾ في ربيع 1864م؛ حيث فوجئت الحكومة التونسية بقيام ثورة شتتها عدّة قبائل، لم تلبث في ظرف أسابيع أن عمّت البلاد بأسرها، وكان سببها المباشر رفع الضرائب والمجبى من 36 ريالا إلى 73 ريالا، بيد أن الغضب الشعبي كانت له أسباب أعمق من ذلك وأبعد أثرا؛ فالإصلاحات المتأثرة بالتطور الأوروبي التي أدخلت على البلاد والتنظيم الجديد للإدارة والقضاء لم يتقبلها الشعب بارتياح؛ فالمصاريف الباهظة جراء الإصلاحات العسكرية والسياسية والقضائية وفي البنى التحتية اقتطعت من جيوب الأهالي المتدمرين أصلا من الجباية السابقة؛ فقد أعلن الأعيان وأنصار ثورة عام

1864م شعارهم: "كفانا مجبى وممالك، ودستورا"⁽¹⁵⁾، إلا أن الوزير الأول مصطفى خزندار⁽¹⁶⁾ كان من أكثر المتحمسين لتطبيق هذه الإصلاحات، رغم المعارضة الشديدة من طرف الجنرالين خير الدين⁽¹⁷⁾ وحسين⁽¹⁸⁾ على السياسة الجبائية التي ستهلك البلاد والعباد⁽¹⁹⁾.

أثر الوضع الاقتصادي المتدهور على الحياة السياسية والاجتماعية مباشرة، وما زاد تعقيد الأمور أنّ هذه الأزمات السياسية والتمردات والثورات حدثت في فترة قصيرة وبصورة متسارعة لم تترك مجالا للإيالة التونسية لالتقاط أنفاسها، وإتمام إصلاحاتها التي كلف بها خير الدين باشا؛ حتى فتح المجال لتدخل الدول الأوروبية بكل ثقلها، بخاصة فرنسا لتقوي نفوذها وتزداد امتيازاتها الاقتصادية وشركاتها وبنوكها؛ فانطلق رأس المال يتغلغل بكل قوة وأكثر من أي وقت مضى في دواليب الاقتصاد التونسي، مُمهّدا لها الوصول لأهدافها التي سطرها منظرها، خاصة بعد احتلال الجزائر في 1830م، والذي كلفها الكثير من الخسائر البشرية، وأدخلها في دوامة لا تنتهي من الثورات ضدها، ولذلك فكرت في عدم تكرار التجارب الفاشلة في الجزائر، بواسطة التغلغل المالي في تونس لتحقيق مشروعها الاستعماري.

3- رأس المال الفرنسي في تونس من خلال الامتيازات والقروض خلال القرن 19م: تحصّلت فرنسا على امتيازات اقتصادية واسعة في تونس، مستغلة تدهور أوضاعها الاقتصادية وحاجاتها للأموال للخروج من أزمتها المالية، حيث وجدت فرنسا ضالتها في استغلال هذه الأوضاع للنفاذ إلى الإيالة التونسية.

1.3 تسرب رأس المال الفرنسي بواسطة الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة: إنّ انقلاب موازين القوى مع بداية القرن 19م لصالح الدول الأوروبية على حساب بلدان المغرب العربي، عجّل باحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، وراحت تفرض تفوقها العسكري والاقتصادي على الدول الضعيفة؛ فقد فرضت الدول الأوروبية شروط تبادل تجاري لصالحها ولصالح رعاياها الموجودين بتونس، وتعاضمت المنافسة الأوروبية تدريجيا، وبخاصة في النصف الثاني من القرن 19م؛ فأصبحت تونس إيالة ضعيفة لا ثروة لها إلا من الحبوب وزيت الزيتون⁽²⁰⁾، إضافة إلى ذلك قيام المؤسسة الحاكمة في البلاد بالعديد من مشاريع الإصلاح خاصة المجال العسكري والاقتصادي، وتطلب ذلك استخدام الخبراء ورؤوس الأموال الأجنبية، مما شجع الشركات الأوروبية على التنافس لاستغلال ثروات

البلاد، وبذلك ازداد نفوذ الشركات الرأسمالية والمستوطنين، مما أرقق ميزانية الإيالة، وكانت فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى فرض نفوذها؛ حيث تنامت مصالحها الاقتصادية والمالية بحصولها على العديد من الامتيازات، وسعت جاهدة لإزاحة باقي الدول المنافسة لها⁽²¹⁾.

أجبرت تونس بطريقة أو بأخرى على تقديم امتيازات اقتصادية ومعاهدات غير متكافئة لتجار ورعايا الدول الأوروبية المحميين، وبخاصة فرنسا التي تحصلت على توقيع الكثير من المعاهدات من طرف بايات تونس، منها معاهدي 08 أوت 1830م و12 جويلية 1871م، التي تمّ بموجبهما سحب الامتيازات التي تحصلت عليها الدول الأوروبية لصالح فرنسا ورعاياها، وقد اعتبرت معاهدة 1830م بمثابة القاعدة الأساسية لما أتى بعدها من معاهدات⁽²²⁾؛ حيث أن الاحتكار الفرنسي أصبح واقعا ملاحظا من خلال ما تحصلت عليه فرنسا من احتكار صيد وتجارة المرجان في مياه الإيالة على إثر توقيع معاهدة مع باي تونس في 24 أكتوبر 1832، وأصبحت في مقام يفوق كل الدول الأوروبية التي تتاجر مع تونس لدرجة التدخل في السياسة التونسية؛ فقد أصدر محمد باي قانون عهد الأمان تحت ضغط وتهديد القنصل الفرنسي ليون روش (Leon Roche)، وذلك في 09 سبتمبر 1857م، وقد تضمن القانون ضمانات اقتصادية وتجارية وقضائية لفائدة الجالية الأوروبية بتونس، وكرّس عهد الأمان المنهج اللبرالي، ولكن ليس لفائدة البرجوازية التونسية غير الموجودة بل لفائدة البرجوازية الأوروبية؛ وفي مقدمتها الفرنسية، حتى أصبحت فرنسا تحتل مركز الصدارة في السيطرة على التجارة التونسية بتصديريّات الساحل وتمور الجريد والأصواف والجلود إلى فرنسا، وتوّرد إلى تونس الحليّ والعطور والمواد الكمالية والمنتجات الحريرية والصوفية والسكر والقهوة والتوابل والشموع والمواد الحديدية والخمور⁽²³⁾.

استغلت فرنسا تواجدها الاستعماري في الجزائر لتوسع سيطرتها الاقتصادية والعسكرية شرقا في الإيالة التونسية التي كانت تعاني من أزمة صعبة وسنوات عجاف، من خلال الامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها في تونس:

أ- امتياز استغلال منجم الرصاص بجبل الرصاص بحمام الأنف 1828م: تنوعت الامتيازات الفرنسية في تونس من التجارة إلى الفلاحة والصيد البحري إلى الصناعة والقطاع المنجمي، هذا الأخير قد تم الحصول عليه عقب توقيع عدة اتفاقيات ومنها تلك التي كانت بين حسين باشا باي ومهندس المناجم الفرنسي بينوا (Benoît Paul Émile Clapeyron)، يمنحه

بموجبها امتياز استغلال منجم الرصاص بجبل الرصاص بحمام الأنف، والتي وُقِّعت في سنة 1828م وتتضمن 17 بندا منها كيفية الاستغلال وطرق دفع الأقساط؛ حيث قدر المبلغ الكلي لاستغلال المعدن بجبل الرصاص بـ 200 ألف ريال، وينقسم المبلغ على دفعات، وكل دفعة بـ 2000 ريال حسب الاحتياج، حيث تكون الدفعة الأولى 15 ألف ريالاً بداية من جانفي 1829 يدفعها المهندس بينوا⁽²⁴⁾.

ب- امتياز صيد المرجان بالسواحل التونسية: لقد حصلت فرنسا على هذا الامتياز وجيوشها على السواحل الإفريقية تحاصر مدينة الجزائر، وترسل رسائل واضحة لدول ضفتي المتوسط بأنها القوة الضاربة والقادمة للسيطرة على الحوض الغربي للمتوسط، ولا شك أن السلطة الحاكمة في تونس تعي هذا جيدا، لكنها لم تفكر بأن فرنسا لن تتوقف في مشروعها الاستعماري عند الجزائر، وإنما هي قضية وقت فقط، بل إن الشركة الملكية الإفريقية التي كانت حاصلة على امتياز صيد المرجان بالقالة شرق الجزائر، كانت قد وسَّعت مجالها البحري من الشرق الجزائري إلى كل السواحل التونسية، وذلك بعقد اتفاقيات بين تونس وفرنسا في 24 جوان 1781م، تضمنت عشرة شروط، تمنح بموجبها الامتياز الحصري لصيد المرجان في جميع المياه التونسية من طبرق في الشمال الغربي لتونس حتى حدود إيالة طرابلس في الجهة الشرقية عبر سفنها باستثمار قدره 13500 ريال، ومعه مجموعة من التسهيلات التي تحصل عليها السفن والتجار الفرنسيون⁽²⁵⁾.

وقد أُكِّد على هذا الاتفاق بعد سنتين من احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1832م، باتفاق آخر يمنح امتيازات أوسع لفرنسا⁽²⁶⁾، وهنا تظهر الأطماع الفرنسية في السيطرة البحرية على سواحل إيالة التونسية لتتوغل مستقبلا في دواخل البلاد اقتصاديا ثم عسكريا.

ج- مشروع ماء زغوان 1859م: لما كانت المدن التونسية في حاجة كبيرة للتزود بالمياه، قرَّرت الحكومة إنجاز مشروع نقل مياه جبل زغوان بطرق حديثة بسبب الشبكة القديمة التي رُمِّمت خلال القرن 18م، والتي لم تكن تسمح بنقل أكثر من أربعة أمتار مكعبة من الماء في اليوم، وكان طول الشبكة 132 كلم، ولذلك قرر محمد الصادق باي في سنة 1859م إعادة بنائها وتطويرها؛ فاستدعى المهندس الفرنسي كولان (colin) للقيام بذلك، وبعدها بستينين بلغ تدفق القنوات الجديدة 17000 متر مكعب من الماء يوميا، لكن عندما حان

وقت الدفع لم تستطع الحكومة التونسية أن تفي بوعودها في دفع المبالغ المتفق عليها، ونتج عن ذلك مشاحنات بين الطرفين تسببت في الإضرار بالعلاقات التونسية الفرنسية⁽²⁷⁾.

إنّ الحاجة لتمويل هذا المشروع جعلت الخزندار يرفع الضرائب على المحاصيل التي تستفيد من المشروع مستقبلا، كما لجأت الإيالة إلى الاستدانة، ومع ذلك بقي الدين داخليا حتى سنة 1863م: ففي سنة 1859م اقترض الباي من اليهودي القايد نسيم شمامة (Necim Scemama) قرضا بفوائد ربوية من 12 إلى 13 بالمائة ليرتفع القرض فيبلغ 28 مليون فرنك سنة 1862م، وهذا ما جعل مصطفى خزندار يفضل الاستدانة من الخارج باعتبارها ستكون أسهل وأقل فوائد ربوية⁽²⁸⁾.

وقد شبّه ابن أبي الضياف جلب ماء زغوان بسيل العرم على الإيالة، وتحدث على أن المشروع قد تم إنجازه ليس برغبة الباي فقط وإنما نتيجة إلحاح القنصل الفرنسي ليون روش والمهندس كولان، اللذان أغريا الباي بالفوائد المترتبة عن جلب هذا الماء على الإيالة من تجارة الأنابيب والدلاء والحبال وغراسة الأشجار، وثنى ما يباع من الماء، إلّا أنّ موافقة الباي على المشروع لقيّ معارضة كبيرة من رجال الدولة، ما عدا مصطفى خزندار، وقد برّر البعض هذا الرفض والمعارضة بحجة أن جلب ماء زغوان يستدعي مصروفا كبيرا، وأنّ الناس يمتلكون آبارا ومساقى فلا يشترون الماء بثمن ولو كان رخيصا، وأنه إذا ما تمّ السيطرة على ماء زغوان؛ فستتضرر الأشجار المعتادة بالسقي منه، كما أنّ صيانة الأنابيب مكلفة ماليا، ولا يمكن للدولة أن تقتض أموالا باهظة في مشروع ليس ضروريا للإيالة⁽²⁹⁾.

أقرّ الباي المشروع بحجة أنه أعطى كلمته للقنصل الفرنسي، وأمر بعمل الاتفاق مع المهندس على يد القنصل، ويدفع للمهندس سبعة ملايين ونصف مليون فرنك كانت الإيالة قد استدانته بفائدة ربوية قدرها 6 بالمائة، إضافة إلى دفع ثمن الأنابيب⁽³⁰⁾.

ويذكر محمد بيرم الخامس في صفوة الاعتبار بأن مبلغ المشروع كان 12 مليونا تُدفع على أربعة أقساط، كما أوجد بيرم الخامس أعذارا للباي في إنجاز هذا المشروع باعتباره سيعود بالفائدة على الإيالة على المدى البعيد، بخاصة في سنوات الجفاف وفي فصل الصيف، حيث ينقص الماء في الآبار والمجاري، كما يذكر أن السنوات التي لحقت بإنشاء المشروع نمت فيها الفلاحة، وارتفعت أسعار الأراضي وأجور العمال خاصة الخماسة، وارتفعت أسعار الماشية مما زاد دخل الإيالة⁽³¹⁾.

مثّل ماء زغوان أحد المشاريع الكبرى التي انطلق إنجازها سنة 1859م، لكن تأثيراته المالية امتدت إلى سنة 1863م، أو حتى أبعد من ذلك، وكان بالنسبة للبلاد بمثابة المصيبة الكبرى⁽³²⁾؛ حيث أنّ مصطفى خزندار لعب دورا أساسيا في الدفع إلى إنجاز هذا المشروع بهدف الاستفادة من عمليات التلاعب والسمسرة؛ فقد بدأت قيمة المشروع بحوالي سبعة ملايين فرنك، ثم ارتفعت إلى اثني عشر مليون فرنك، وأنّ تلاعب خزندار أدّى إلى نزاع مع المهندس الفرنسي كولان حول عدم حصوله على حقوقه المالية، وأن هذا الأمر لم يقع حلّه إلا مع سنة 1875م⁽³³⁾.

لقد توغل الفرنسيون في دواخل البلاد، وما سهّل أمورهم وجود أشخاص فاسدين في السلطة من أمثال الوزير مصطفى خزندار، ولم يكن هذا المشروع سوى واحدا من باقي المشاريع على غرار مشروع التليغراف.

د- مشروع التليغراف: كانت مشاريع مدّ خطوط التليغراف في أوروبا الغربية إنجازا تقنيا وعلميا هائلا ووسيلة من وسائل الإتصال العصرية، إلا أن مشروعا من هذا النوع في تونس لم يلق الترحاب الكافي والقبول نظرا لأهميته الاقتصادية المحدودة⁽³⁴⁾؛ إلا أنّ فرنسا تحصلت على امتياز مدّ شبكة التليغراف التونسية التي دُشّن أول خط لها سنة 1857م في عهد محمد باي، وكان الموظفون المشرفين عليها من الفرنسيين، واقتصر التونسيون على وظيفة موزعي البريد والمترجمين⁽³⁵⁾.

استمرت فرنسا في عقد العديد من الاتفاقيات مع تونس من أجل توسعة مشروع التليغراف إلى مدن تونسية أخرى، وحتى خارج تونس نحو الجزائر وأوروبا، وضبط كيفية استغلاله، وتوظيف تعريفة المراسلات التلغرافية، وفي 2 أوت 1859 طلب نائب القنصل الفرنسي بتونس من الإيالة الموافقة على إنشاء خط تليغراف يربط بين عنابة ومدينة تونس، وتكون حراسة الخط من طرف العساكر الفرنسيين⁽³⁶⁾، وفي 19 أبريل 1861م وقّعت اتفاقية تنص على إيصال التليغراف من بنزرت إلى تونس، وربط التليغراف البحري بالتليغراف البرّي، وتوصيل خط برّي داخل الإيالة وربط تونس بصفاقس، وإنشاء مراكز للتليغراف، وصيانتها في بنزرت وحلق الوادي والكاف وسوسة وصفاقس⁽³⁷⁾، كما وقعت اتفاقية أخرى في 1 ماي 1865م احتوت 11 بندا، مع شرط آخر إضافي مهم وقّع في 7 ماي من نفس السنة ينص على التزام تونس بدفع نصف مصاريف ثمن خيط (سلك) التليغراف

البحري الرابط بين القالة بالجزائر وبزرت ومرسالة (marsala) في صقلية، وتحصل تونس على نصف مداخيل خدمات هذا الخط كل سنة⁽³⁸⁾.

وفي 18 أوت 1866م تمّ الانتهاء من عملية ربط التليغراف البحري من مرسالة إلى بزرت، وتم ربط التليغراف البري بين تونس والكاف، وقد تم التأكيد على اتفاق سنة 1861م باتفاق آخر في 27 ديسمبر 1866م: حيث طلب دي بوفال (De Bouval) القنصل الفرنسي بتونس من الباي الدعم المالي للسيد جاك (Jackie) رئيس خدمة التليغراف لإتمام عملية الإشراف على المراكز التليغرافية والتسهيل له في ذلك⁽³⁹⁾.

بينت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة على تونس في النصف الثاني من القرن 19م أن التليغراف لم يكن يهدف إلى خدمة البلاد والاقتصاد التونسي، بل كان نتيجة التوسع الأوروبي والفرنسي على وجه الخصوص، وأنّ المستفيدين من المشروع هم الأوروبيون سواء من الذين دفعوا إلى إنجازه، أو المشتغلين به والشركات التي تقف وراءه⁽⁴⁰⁾؛ حيث كان الشعب ينظر إلى هذا المشروع وغيره من الامتيازات بعين الشكّ والحذر بالرغم مما في ظاهرها من المصلحة، ويرى فيها شيئا خطيرا على البلاد⁽⁴¹⁾.

إن هذا الامتياز يدخل في حلقة من حلقات الامتيازات التي تحصلت عليها الدول الأوروبية، وتنافست فيما بينها للحصول على أكبر الاستثمارات والتسهيلات تمهيدا للسيطرة على تونس مستقبلا، هذا ما جعل فرنسا تدعم تفوّقها من خلال قناصلها، وبخاصة تيودور روسطان (Theodore Rostan)؛ الذي كان يرى أن الإستعمار الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة؛ فهو الممهد للتدخل السياسي، بل والعسكري متى قررت الحكومة الفرنسية احتلال الإيالة، وقد تمكن رجال الأعمال الفرنسيين من الحصول على العديد من الامتيازات، ناهيك عن النشاط البريدي والتليغرافي الذي انفردت به فرنسا لتركيزه في تونس، ثم ربطها بالشبكة الأوروبية باعتباره النشاط الأهم الذي يربط الإيالة بجارتها الجزائر المستعمرة الفرنسية، ثم بفرنسا⁽⁴²⁾.

ولم يكن هذا المشروع الوحيد الذي سيربطها بالجزائر؛ فهناك خط السكة الحديدية الذي سيزيد ربطها أكثر، ويسهل نقل البضائع والجنود الفرنسيين مستقبلا. هـ- إمتياز مشروع السكك الحديدية: تم إنشاء شبكة خطوط السكك الحديدية بالإيالة التونسية في ظروف تميزت بتنافس شركات رأسمالية إنجليزية وإيطالية وفرنسية؛ فقد حصل الإنجليز من الباي سنة 1871م على امتياز استغلال خط تونس- حلق الوادي-

المرسى، وضمنت إيطاليا القروض التي خصصت لتمويل هذا الخط، كما ضمنّت فرنسا القروض التي أنجز بها خط تونس- دخلة جندوبة (سوق الأربعاء) أو خط مَجَرْدَة الذي وضع عاصمة البلاد في علاقة مباشرة مع الجزائر؛ فهذا الامتياز الذي حصلت عليه فرنسا بطول 220 كلم منذ سنة 1876م قد أنشأته شركة باتينول (Batignolles) العاملة بشرق الجزائر، وقد كلفت سنة 1877م الشركة المنبثقة عنها؛ وهي شركة السكك الحديدية عناية- قلمة بمدّ واستغلال شبكة السكك الحديدية الجزائرية التونسية⁽⁴³⁾، وانطلقت الأشغال في 30 أفريل 1877م عبر مراحل؛ فالأولى من تونس إلى طبرية سلمت في 24 جوان 1878م، أما الثانية من طبرية إلى مجاز الباب في 30 سبتمبر 1878م، والثالثة من مجاز الباب إلى وادي زرقة في 30 ديسمبر 1878م، والرابعة من وادي زرقة إلى باجة في 1 سبتمبر 1879م، والخامسة من باجة إلى (سوق الأربعاء) دخلة جندوبة في 30 ديسمبر 1879م، وتمّ تمديد الخط من دخلة جندوبة حتى غار الدماء (المحطة الحدودية) للاستغلال في 30 مارس 1880م⁽⁴⁴⁾.

اقتنع الباي بأنّ من الحلول التي ستساعد تونس في توفير مداخل قوية تمكنها من تسديد الديون المتراكمة على عاتقها فتح مناقصة واسعة لاستغلال كل موارد البلاد، وخاصة المواد المنجمية المكتشفة في كامل الإيالة، ولتسهيل استغلالها ونقلها إلى الموانئ يجب إنجاز السكك الحديدية، والتي حصلت فرنسا على امتياز إنجازها، وأصبحت بذلك المسيطرة على أهم المشاريع في هذا القطاع⁽⁴⁵⁾.

كان الكثير من التونسيين يرون بأنّ مشروع السكة الحديدية له منافع اقتصادية على الإيالة؛ حيث يقول بيرم الخامس: "حين كانت طرق الحديد في الممالك من أعظم أسباب عمرانها...؛ فتونس من أحوج الأقطار إليها لعدم وجود الأنهر والتّرع التي تمكن بها المواصلة..."⁽⁴⁶⁾؛ فهي تساعد في نقل الحبوب من داخل البلاد إلى ساحلها، كما أنّ جزءاً كبيراً من مداخلها يذهب لدفع ديون الأجانب، وكذلك ربط المناطق المحتوية على المناجم بالمدن والسواحل؛ فهذا التفوق مكن فرنسا من اكتساب تجمعات مالية مؤثرة في الإيالة، وسوف يعتمد عليها القنصل الفرنسي للضغط على حكومة الباي قصد الحصول على أكثر ما يمكن من الامتيازات بتونس⁽⁴⁷⁾.

إن مشروع ماء زغوان واستغلال المناجم والتلغراف والسكة الحديدية والإصلاحات التي قام بها البايات في الميدان الاقتصادي والعسكري والإداري، أضف إلى ذلك الفساد

المالي والاختلاسات وسوء التسيير والضغط الخارجية الأوروبية على تونس، أوجد وضعاً صعباً جعلها تلجأ إلى الاستدانة من الخارج (الدول الأوروبية): فينوكها ستتوغل داخل تونس بكل ما فيها من سلبات وخطر على السيادة التونسية.

2.3 البنوك والقروض المالية الفرنسية في تونس: صرح قمبيطا (Gambetta) أحد كبار الساسة في فرنسا قائلاً: "إنّ الأمم تبقى وتدوم بفضل التوسع والإشعاع خارج حدودها، وبالمكانة التي تحتلها في حياة البشرية؛" فوراء هذه الإرادة التوسعية اعتبارات استراتيجية تحتاج إلى آليات تمهد للتوسع الاستعماري من خلال السيطرة الاقتصادية والمالية، وهذا ما حدث في تونس؛ فقد كان الوجود الفرنسي الاقتصادي والمالي بالحجم الذي يسمح لاستعمار البلاد في الوقت الذي يقرر أصحاب القرار ذلك⁽⁴⁸⁾.

مع بداية 1863م كانت الحاجة ملحة للحصول على قرض خارجي، وكان مصطفى خزندار يريد الحصول عليه حيث لم يبق في باردو من يعارضه ويزعجه، ولم يلقى أي صعوبة من طرف المجلس الكبير للحصول على ترخيص قرض بقيمة 25 مليون فرنك؛ فقام بإعلام باريس ولندن بعزم الإيالة التونسية على التفاوض⁽⁴⁹⁾، وقد عمل ليون روش قنصل فرنسا جاهداً على إقضاء أصحاب البنوك الإنجليز من الدخول في هذا القرض، ووقع العقد في 10 ماي 1863م بعد ثلاثة أسابيع من التفاوض بين الحكومة التونسية وهنري سرنوشي (Henri Cernuchi) وكيل بنك إرلنجي (Erlanger)، وتقرر أن يكون القرض بمبلغ 35 مليون لكنه بلغ أكثر من 39 مليون فرنك، ويتم تسديد هذا الدين خلال خمسة عشر سنة ونصف⁽⁵⁰⁾، إلا أنّ الأموال المقترضة بُدّدت إلى ثلاث أرباع في أقل من سنة، وتضاعف الدين الداخلي بسبب الدين الخارجي، وحاول الخزندار تكرار هذه العملية، إلا أنّه لم يستطع بسبب الانتفاضة العامة التي اندلعت على إثر مضاعفة المديونية في ديسمبر 1863م؛ حيث أراد مصطفى خزندار الإستئثار بكل مداخل الإيالة بعدما كان سبباً في التخلي عن جزء منها لقرض إرلنجي⁽⁵¹⁾.

أخمد البابليك انتفاضة 1864م، وقد ابتزّ أموال الرعية بمقدار 100 مليون ريال بما يقارب مداخل حوالي 20 سنة جبائية، وسرعان ما التجأ إلى الاقتراض الخارجي من جديد⁽⁵²⁾؛ فقد أبدى الإنجليز موافقتهم، وتم التوقيع في 1 نوفمبر 1864م كمقدمة لقرض بـ 15 مليون فرنك بفائدة قدرها 7 بالمائة على رأس المال الإجمالي⁽⁵³⁾، وقدمت تونس كرهن وضمان له المداخل الجمركية التي تبلغ مليوني فرنك سنوياً، كما التزمت بدفع 1.800.000

فرنك سنويا لمدة 15 سنة لسداد الدين وفوائده، إلا أنّ الفصل الثالث يُلزم الإيالة بدفع 72 فرنكا مقابل كل 100 فرنك من رأس المال الإسمي، وفي المجموع ستدفع الإيالة 27 مليون فرنك خلال 15 سنة مقابل قرض قدره 10.365.000 فرنك.

لقد تضحّم هذا القرض مع توافد الوسطاء والسماصرة الإنجليز والألمان لعرض خدماتهم وقروضهم، وازداد التنافس على منح قروض جديدة، وتمّ عقد اتفاق مع إرنجي بشأن قرض جديد يقدر بـ 10 ملايين فرنك، وضمت إلى بعضها البعض في اتفاق 9 فيفري 1865م، وبنفس الضمانات الممنوحة لكل البنوك الأوروبية⁽⁵⁴⁾.

بعد تبديد هذه الأموال؛ سارع خزندار من جديد لترتيب قرض آخر، إلا أنّ الأوساط المالية المضاربة أصبحت تنتظر إفلاس الإيالة، وفشلت مساعي الاقتراض مرتين، ذلك أنّه تبين منذ سنة 1867م عجز تونس عن معالجة صعوباتها المالية؛ فحرص رجال الأعمال الأوروبيين وخاصة الفرنسيون منهم ذوي رؤوس الأموال الأكبر قسما الموظفة في قرضي 1863م و1865م إلى تتويج هيمنتهم المالية على الإيالة بتنصيب لجنة مالية سنة 1869م، ومع فشل ترتيب قرض 1867م الذي كان إيذانا باقتراب الإفلاس، سعت فرنسا إلى التدخل المباشر في الشؤون المالية للإيالة؛ حيث انفردت بمراقبة ماليتها بعد التفاوض مع منافسيها إنجلترا وإيطاليا لتمتع فرنسا في هذه اللجنة بتفوق نسبي عليهما، وتم إعادة جدولة دين الدولة التونسية لتسيير خلاصه لصالح المستفيدين، وذلك بتخفيضه من 160 إلى 125 مليون فرنك⁽⁵⁵⁾.

لقد تحكمت اللجنة المالية في 26 جباية، وضمت المراقبة الأجنبية على التجارة للبلاط، وبهذا رغبت فرنسا بتجاوز المراقبة المالية الجماعية إلى تركيز الاستعمار الفرنسي على البلاد؛ حيث ضغط المضاربون الفرنسيون المستغلين للمجال التونسي على حكومتهم للانفراد بتونس، وفرض الحماية عليها بعدما حصلت على دعم وتطمينات القوى الأوروبية في مؤتمر برلين 1878م⁽⁵⁶⁾.

الخاتمة: إن السياسة الاستعمارية الفرنسية التوسعية في إفريقيا خلال القرن 19م أصبحت أكثر شراسة؛ بخاصة بعد احتلال الجزائر عسكريا سنة 1830م، فتساقطت الدول المجاورة الواحدة تلو الأخرى لكن بأساليب مستحدثة لم تستخدم في الجزائر؛ حيث استفادت فرنسا من تجربتها فيها؛ فاستخدمت أسلوب التوغل الاقتصادي والمالي بمعاهدات غير متكافئة في تونس، وهذا ما سينسحب على بلدان أخرى.

إن الرغبة الجامعة للتوسع كانت تطبيقاً لأفكار منظري الاستعمار الفرنسيين، وبأن الحفاظ على مكانة فرنسا في أوروبا لن يستمر إلا بالتوسع خارج القارة؛ فحاجة الاقتصاد الفرنسي للموارد الأولية، وصرف الفائض البشري والمالي خارج فرنسا في خضم سياق وتنافس أوروبي على التوسع، والسيطرة على البلدان ومنها تونس؛ ففرنسا كانت تراها امتداداً لمستعمراتها في الجزائر، وهي الأحق بالسيطرة عليها، خاصة وأنها تدرك مدى ضعف الجبهة الداخلية لتونس والأزمات التي تتخبط فيها.

إن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في تونس أضعف الجبهة الداخلية؛ فسعى حكامها للبحث عن حلول للنهوض بالاقتصاد عن طريق نظرة إدارية من خلال فرض الضرائب، ورفع الجباية مما جعل الأهالي يرفضونها؛ فاستعصت الحلول، وتحولت الإيالة للبحث عنها في الخارج من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات غير متكافئة مع دول أوروبية، خاصة فرنسا التي شجعت، ثم ضغطت على تونس للاقتراض، وتسهيل مهمة شركاتها وبنوكها للعمل في البلاد.

كما أصبح الديون الخارجية خطيرة إذا ما اقترنت بامتيازات ومشاريع تنفذ داخل الدولة؛ فتعجز عن سدادها، مما يجعلها تحت ضغط الشركات وأصحاب رؤوس الأموال ليتحكموا في دواليب الاقتصاد والسلطة، وتُفقد السيادة مع مرور الوقت.

مهّدت رؤوس الأموال والامتيازات الاقتصادية للتغلغل داخل البلاد والسيطرة على مفاصل الدولة التونسية؛ فلم تسدد ديونها حتى فُرضت عليها الحماية الفرنسية فرضاً سنة 1881م، ووسّعت فرنسا مستعمراتها في شمال إفريقيا كما خطّطت لذلك منذ احتلال الجزائر.

الهوامش:

- 1- نور الدين الدقي، تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814-2014، ط1، سلسلة البحوث المنشورات الجامعية بمنوبة، تونس، 2016، ص35.
- 2- خليفة الشاطر، التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس منذ سنة 1815 إلى سنة 1875، تر إبراهيم بلقاسم، مراجعة أحمد الخصيصي، المركز الوطني للترجمة، ط1، دار سيناترا، تونس، 2015، ص257-3-3- دقي، المرجع نفسه، ص35-4- عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، ط2، منشورات أوتار تير الزمان، تونس، 2016، صص201-209-5- أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، مج 2، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، ج4، صص38-39.
- 6- بن عياد من عائلة ذات جاه ولد بجربة سنة 1810 خدم العرش الحسيني كفايد جربة وسوسة ثم كاهية بترت، ثم ملتزماً لكثير من اللزمات، ثم عين قاضياً للدولة في دار المال، اقترن اسمه بقضايا الفساد والاختلاس وتهريب الأموال لأوروبا، فر لفرنسا وطلب جنسيتها وحصل عليها في سبتمبر 1852، وبقي ملاحقاً من الحكومة التونسية حتى وفاته في 1880. حليم سلامة، قضية بن عياد... أو حين ينحاز التحكيم المالي الأوروبي ضد تونس، جريدة آخر خبر أون لاين، 10 سبتمبر 2019، اطلع عليه 29-04-2020، الساعة 22:34. الرابط www.akherkhabaronline.com
- 7- ابن أبي الضياف، نفسه، ص55-56-8- المصدر نفسه، ص65-9- المصدر نفسه، ص80.

- 10- ضريبة المجبي: هي ضريبة شخصية مقدارها 36 ريالاً يدفعها كل الذكور البالغون باستثناء السكان الأصليين لمدن تونس والقيروان والمنستير وسوسة و صفاقس أقرت من طرف محمد باي 1856، حيث قبلت بامتعاض من طرف الأهالي.
Jean Ganiage, Les Origines Du Protéctorat Français en tunisie (1861 – 1881), Préface Khalifa Chater, Pub De L'institu De Hautes Etudes De Tunis, Edition Berg, Tunis, 2015, p71.
- 11- هنية، المرجع نفسه، ص222-223-12- إبراهيم بن جمعة بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864، سلسلة التاريخ، مج XXXV، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، الشركة العامة للطباعة، تونس، 2002، ص329-13- إدريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)، ط1، الدار التونسية للنشر، أريانة، تونس، ص161.
- 14- علي بن محمد بن غدام من قبيلة ماجر بالوسط الغربي دعى للإنتفاضة على البايات نتيجة مضاعفة المجبي، أطلق عليه لقب باي الشعب وفي 1865 لجأ إلى الجزائر بعد انهزامه واستقر بقسنطينة ثم دخل تونس في فيفري 1866 فألقي عليه القبض وتوفي في سجنه سنة 1867. ينظر: جان غانياج، ثورة علي بن غدام 1864، ترلجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965، ص20، 57، 78-15- المرجع نفسه، ص11-12.
- 16- مصطفى خزندار هو الوزير الأكبر في عهد محمد الصادق باي، ارتبط اسمه بقضايا الفساد في الإيالة، وقد فرض الكثير من الضرائب ورفع الجباية، وعارض إصلاحات خير الدين باشا، وقد وُزط تونس في الاستدانة من الخارج، وعزل من منصبه سنة 1873. أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ص165 وما بعدها.
- 17- خير الدين ولد ماين 1810-1820 شركسي من المماليك، خرج مدرسة باردو الحربية، تولى عدة مهام في الدولة إلى أن عينه محمد باي 1855 وزيراً للحربية، ثم رئيساً للمجلس الاستشاري الأكبر، ثم عينه الصادق باي في 1869 رئيساً للجنة المالية الدولية، ثم تولى الوزارة الكبرى في أكتوبر 1873. وفي 1878 عينه السلطان العثماني عبد الحميد صدراً أعظم، وتوفي في جانفي 1890. أحمد الطويلي، بناء الدولة التونسية حمودة باشا وأحمد باي وخير الدين، ط1، المغاربة لطباعة وإشهار الكتب، أريانة، تونس، 2019، ص47 وما بعدها/الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تقديم وتعليق حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص97 وما بعدها.
- 18- الجنرال حسين شركسي الأصل من المماليك، خرج مدرسة باردو الحربية، رقي إلى أمير آلاي في قصر الباي، وعضو المجلس الاستشاري الأكبر، ثم رقي إلى أمير أمراء، ثم وزيراً للمعارف والنافعة (الأشغال العمومية)، توفي في إيطاليا عام 1887، ودفن في اسطنبول. الزمرلي، نفسه، ص79 وما بعدها-19- غانياج، المرجع نفسه، ص11.
- 20- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، من العهد الإسلامي إلى حركات الإصلاح، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة سنباكت، تونس، 2007، ج2، ص265-21- محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص29-22- عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة زمن الاستعمار، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر جامعة منوبة، السانباكت، تونس، 2016، ص14-15.
- 23- محمود فروة، التجارة والتجارة في تونس (1881-1956)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس، 2009، صص473-475-24- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 239، الملف 575، الترقيم 609-612-25- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 238، الملف 550، الترقيم 63-67-26- فروة، المرجع السابق، ص473.
- 27- Marcel Emerit La penetration Industrielle Et Commerciale En Tunisie Et Les Origines Du Protéctorat, In R.A, Bulltin Trimestriel Pub Par Société Historique Algérienne, Alger, 1952, p 199.
- 28- Marcel Emerit, Les Crises Des Finances Tunisiennes Et Les Origines Du Protéctorat, In R.A, Bulltin Trimestriel Pub Par Société Historique Algérienne, Alger, 1949, p 251.
- 29- ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص261-262-30- المصدر نفسه، ص263-31- محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، القطر التونسي، تحقيق علي بن طاهر الشنوفي وآخرون، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999، مج2 صص446-447-32- عبد المجيد بلهادي، الوعي بالمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية (1860-1956)، مركز النشر الجامعي، 2011، صص134-135-33- نفسه، صص131-134-34- نفسه، صص135-35- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، تونس، ص24.
- 36- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 235، الملف 485، و1-37- المصدر نفسه، و17-38- المصدر نفسه، و09-11-39- المصدر نفسه، و15-40- بلهادي، المرجع نفسه، صص137-41- المرزوقي، المرجع نفسه، ص24.
- 42- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية/عبد الله الضويوي، الامتيازات الاقتصادية الأجنبية بالبلاد التونسية (1744-1914)، إشراف المنصف الفاخ، رسالة علوم التوثيق والمكتبات والأرشيف، المعهد الأعلى للتوثيق، جامعة الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1992-1993، صص37-43- فروة، المرجع نفسه، صص427-426.



44- Narcisse Faucon, La Tunisie Avant Et Depuis L'occupation Française Histoire Et Colonisation, Tome I Géographie- Histoire, Editeur Augstin Challamel, Paris, 1839, p 252.----45- Emerit, Ibid, p 198.

46- بيزم، المصدر نفسه، ص552-553.----47- عبد الله الضويوي، المرجع نفسه، ص37.

48- الهادي البكوش، شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص64-65.

49- Ganiage, Ibid, pp.135-137.----50- Ibid, p.139.----51- Ibid, p 142.

52- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية،

مطبعة سنيباكت، تونس، 2007، ج3، ص17.----53- رأس المال الاسمي: القيمة الإجمالية لجميع الأسهم من قبل الشركة، في الوقت الذي صدرت

فيه، وتكون قيمة رأس المال مقيدة بالنظام الأساسي للشركة. اطلع عليه 06-05-2020، الساعة 11:34، الرابط: قاموس

<https://www.ldoceonline.com/dictionary/nominal-capital>

الأعمال

54- Ganiage, Ibid , p.186.

55- الشاطر وآخرون، المرجع نفسه، ج3، ص17.----56- نفسه.